الوطنية يقين

بالنجاح والتفوق لأنَّنا معك، ندعم فكرتك لتكون فخراً للكويت

قدِّم مشروعك على wataniya.com/givekuwait

في البدء كانت «الجنادرية»... !

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

يعيش السعوديون اليوم إصلاحات اجتماعية وسياسية عديدة بدأت أفكاراً في «الجنادرية» تناقش حولها الجيل الأول بحدّة، حضرت تلك «النقاشات» الساخنة وكنت من المشاركين فيها... وللتعرف إلى ظاهرة «الجنادرية»، فإن مؤسسها وراعيها عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- عندما كان رئيساً للحرس الوطني- قسمها قسمين: القسم التراثي الخاص بالمملكة العربية السعودية للحفاظ على «الهوية» والذي وجدت فيه دول الخليج الأخرى قدوة ونموذجاً للحفاظ على «هويتها» أيضاً في بداية عصر العولمة ومع تطوراته، ولا بد من الإشارة هنا إلى إن حمد بن عيسى آل خليفة، منذ أن كان ولياً للعهد إلى أن أصبح ملكاً للبحرين، كان شديد الحرص على إحياء «يوم التراث» بمتحف البحرين الوطني كل عام موجهاً بأن يركز الاحتفال على جانب من جوانب التراث- كتربية الخيول أو صيد اللؤلؤ... إلخ- من منطلق «الإحياء التراثي» الذي أراده الملك عبدالله بن عبدالعزيز للسعودية وشقيقاتها دول الخليج العربية.

أما القسم الثاني الذي قرره الملك عبدالله فهو الندوات الفكرية في الجنادرية التي ظلت مقتصرة على السعودية، ولكن أصغى إليها ليس مجتمعات الخليج العربي فحسب إنما المجتمعات العربية قاطبة. جاءت ندوات «الجنادرية» مطلع الثمانينيات في لحظة صعبة من تاريخ الثقافة العربية، وتاريخ العرب السياسي بعامة. فقد تم إغلاق الحدود العربية في وجه المطبوعات الثقافية العربية التي كانت تسافر من الخليج إلى المحيط دون عوائق، وصار على المطبوعة الثقافية العربية أن تراعي الحساسيات السياسية في البلد الذي تريد دخوله.

في تلك اللحظة الصعبة جاءت، برغبة من عبدالله بن عبدالعزيز ندوات «الجنادرية» الفكرية... وقد مثلت ملتقى ثقافياً عاماً يلتقي فيه المثقفون العرب لقاءً تفاعلياً مثمراً، ضمن بيئة محافظة كان طرح «الأفكار الجديدة» بها مغامرة قد تخطئ وقد تصيب، ولكنها الرؤية «المستقبلية» الهادفة في غد آت للتغيير والتطوير، كما نراه اليوم.

وكان «مهندس» تلك الندوات الفكرية- بإشراف الملك عبدالله- ذلك المفكر الهادئ المرحوم عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري، العارف بخصوصيات المجتمع السعودي وبأدق دقائقه، والذي فقدناه في زمن نحن أحوج ما نكون إليه، ولكن «دافع الإصلاح» الذي خلّفه في مجتمعه كان التعويض الحقيقي عن رحيله.

استنّ التويجري، رحمه الله، عادة حميدة تتمثل بزيارة المدعوين المشاركين في ندوات «الجنادرية» في الفندق الذي يقيمون فيه قبل بدئها، وكان يفتح صدره معهم لأي سؤال أو حوار بشأنها، وأذكر أني قلت له ذات سنة أمام الحاضرين إن السعودية لم يتوافر لها- بعد- راصد موضوعي يقرر الحقيقة بشأنها، والذين يكتبون عنها إما أنهم مدفوعون بعامل الطمع، فينافقون، مبالغةً في المديح لينالوا ما يطمحون إليه، وإما أنهم مدفوعون بعامل الحقد فيسرفون في الهجوم والنقد، دون حق، لكي ينالوا، بهذا الأسلوب، ما يصبون إليه. هكذا نفتقد الباحث الموضوعي الذي يقرر الحقيقة دون إفراط أو تفريط. وما زالت هذه الظاهرة قائمة للأسف.

وأذكر أن التويجري استمع إلى رأيي بهدوء، فكان حريصاً على أن أتحدث بما أشاء، ثم انتقل إلى موضوع آخر مع ضيوفه الكثر.

تراوحت موضوعات الندوات الفكرية في الجنادرية بين القضايا المختلفة التي تشغل الإنسان العربي في حياته الثقافية والسياسية والاجتماعية، كالمقابلة بين نهج العقل ونهج الإيمان في الاعتقاد الديني، وبين الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجّه في حياة المجتمع، وبين الغرب والشرق في التوازن الدولي. وكان المتحاورون العرب القادمون من أقصى المغرب والمشرق يخوضون سجالات عنيفة حول هذه القضايا على أرض السعودية التي نعتبرها في بلدان الخليج العربية عمقنا الاستراتيجي و«بيت العرب الكبير».

وعندما يتأمل المرء اليوم في الإصلاحات والتطويرات التي يجريها الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية في بلاده، ويعود إلى قضايا الندوات الفكرية في «الجنادرية» يجد أن هذه من تلك، وأن تلك النقاشات الفكرية لم تكن «ترفاً ثقافياً»، بل كانت تمهيداً لإصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية تدور، منذ ذلك الوقت، في أذهان أصحابها، وكما أشارت صحيفة أجنبية ليس معروفاً عنها إنصافها لقضايا العرب، فإن «الصورة» في السعودية تتغيّر (الإيكونوميست: 28 يناير- 3 فبراير، ص 31).

وفي بلدان غنية، كالسعودية ودول الخليج لا يمثل الصراع الاقتصادي إلا جزءاً من الصورة، أما صراع الأجيال بين جيل قديم وآخر جديد، فلا بد أن يحسب حسابه أيضاً... من هنا فإن التغيير، بالدرجة الأولى، وقبل السياسة تغيير اجتماعي، فلا بد أن يتغير المجتمع أولاً... وبعدها يأتي التغير السياسي والاقتصادي... إلخ.

والذين تابعوا ندوات «الجنادرية» الفكرية منذ بدايتها يدركون أن تلك الندوات الفكرية كان هدفها مخاطبة العقول، قبل كل شيء، تمهيداً للتغيير المنتظر.

وقد تذكرت السعودية يوم أمس الأربعاء 16 ربيع الأول 1433هـ الموافق 8 فبراير 2012م، مهرجانها الوطني للتراث والثقافة لهذا العام، فعبدالله بن عبدالعزيز وفيٌّ لما بدأه، وإن أمر بإلغاء «الأوبريت الغنائي» للمهرجان تضامناً ووقوفاً مع الأشقاء العرب في سورية ومصر واليمن وليبيا وتونس، وحداداً على «العديد من الضحايا الأبرياء» الذين ذهبوا ويذهبون في الأحداث المؤسفة والمؤلمة.

وفي الختام لابد من تكرار الدعاء خلف مؤسس «الجنادرية» وراعيها: «اللهم اغفر للشهداء وارحمهم برحمتك وأزل الغمة عن بلادنا العربية والإسلامية، واحفظ أمنها واستقرارها، وادحر كيد أعدائها المتربصين بها»... اللهم آمين، فأنت ولي ذلك والقادر عليه.

* مفكر وأكاديمي من البحرين

الأغلبية الصامتة: «كبير يا الخرافي»

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

يقول الخبر الذي نشر في جريدة "الأنباء" بتاريخ 23 يناير 1997: دعا 35 نائبا إلى تعديل المادة الثانية من الدستور... إلخ، وفيما يلي أسماء النواب المقدمين للاقتراح:

أحمد السعدون (رئيس المجلس آنذاك)، أحمد النصار، أحمد باقر، بدر الجيعان، جاسم الخرافي، جمعان العازمي، حسين الدوسري، حسين القلاف، د. حمود الرقبة، خلف العنزي، راشد الهبيدة، سعود القفيدي، طلال السعيد، طلال العيار، عايض المطيري، عبدالسلام العصيمي، عبدالعزيز المطوع، عبدالعزيز العدساني، د. عبدالمحسن المدعج، عدنان عبدالصمد، علي الخلف، غنام الجمهور، فهد الليمع، د.فهد الخنة، مبارك الخرينج، مبارك الدويلة، محمد العليم، مخلد العازمي، مرزوق الحبيني، مسلم البراك، مفرج المطيري، منيزل العنزي، د. ناصر الصانع، هادي الحويلة، د. وليد الطبطبائي.

وللعلم سبق للنائبين العدوة والجري التوقيع على الطلب السابق قبيل إعلان خلو مقعديهما بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بإعادة الانتخابات في دائرة الأحمدي، أي أن العدد كان 37 نائبا وقعوا على طلب تعديل المادة الثانية من الدستور، وفي العام التالي نشرت "القبس" بتاريخ 22 يناير 1998 نفس أسماء النواب الذين قدموا نفس الطلب مرة ثانية.

كان تقديم هذه المعلومة في البداية، مهم جدا لأننا نشعر بالشباب الذين تغيب عنهم بعض المعلومات المهمة، وحتى ثورة الإنترنت رغم فاعليتها في البحث والاسترجاع تتوقف عند حدود زمنية معينة، وبالتالي يصبح التذكير لما هو أقدم في الوقت المناسب وظيفة مهمة لخدمة الرأي العام.

لقد اكتشفت في نقاشات جرت خلال الأيام السابقة مع مجموعة من الشباب أنهم لا يعرفون أن الرئيس الأسبق للبرلمان النائب أحمد السعدون سبق له التوقيع على طلب تعديل المادة الثانية، وتقديمه أكثر من مرة لسمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد بصفته رئيس مجلس الأمة آنذاك، وكان مصير الطلب هو الرفض.

نقطة بداية تلك النقاشات هي تغريدة كتبتها في "تويتر" ولاقت تفاعلا كبيرا هذا نصها: "كبير يا الخرافي فزت بالرئاسة 5 مرات منهم كم مرة بالتزكية ولا أذكر أحد حط عليك شرط ولا حتى همسة صح كبير يا بوعبدالمحسن"، كنت وقتها في غاية الاستغراب كيف يشترط بعض النواب على أحمد السعدون إعلان موقفه من المادة الثانية كي يحددوا موقفهم منه في انتخابات الرئاسة، وهو الذي "بصم" على طلب المادة الثانية عدة مرات؟ وفي المقابل وصل الرئيس الخرافي إلى سدة الرئاسة براحة تامة بلا شروط أو مساومات، من الواضح أن المسألة فيها أمران: إما أننا نواب عرفوا الحياة السياسية منذ عام 2006، وإما أن هناك مقاصد أخرى لا يمكن لعامة الناس مثلنا فهمها وإدراكها.

إزاء هذا الوضع يحق أن أسأل العقول التي لا تزال تعمل بكفاءة: أين ذهبت المادة الثانية منذ عام 1999؟ ولماذا أخرجت اليوم من الأرشيف؟ في اعتقادي الشخصي أن نشوة الفوز للعديد من نواب الإسلام السياسي هيأت لبعضهم أنه بالإمكان تحقيق ما لم يتحقق بالسابق، أما البعض الآخر منهم فسوف "يبصم" على الطلب ويزايد فيه لأنه يعرف النهاية جيداً.

الفقرة الأخيرة: "فالانتاين" أولى من استقلال القضاء، والمادة الثانية أهم من حزمة قوانين مكافحة الفساد، و"هلا فبراير" أجدر من القضية الإسكانية... استمتعوا بربيع الإسلام السياسي.

«فزنا عليهم»

أحمد عيسى
a.essa@aljarida.com

بإعلان يوم الثلاثاء المقبل موعداً لافتتاح أعمال الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة، تكون الكويت طوت صفحة الانتخابات لتشخص الأنظار ناحية أخطر برلمان تشهده في تاريخها السياسي.

مجلس 2012 تسيطر على أغلبيته قوى معارضة لا تعلم ماذا تعارض بالضبط، قاسمها أنها تقوم على تحالف بين أبناء القبائل والتيارات الدينية يشكلون مجتمعين أكثر من 25 نائباً بيدهم أغلبية تسعى بداية إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من مقاعد مكتب المجلس للسيطرة عليه، ثم الالتفات إلى العمل البرلماني، والذي سيقوم بالدرجة الأولى على أساس عنيف يستمد قوته من سخونة الأجواء الانتخابية التي مهدت لوصول النواب إلى مقاعدهم.

وتفيد المعطيات الأولية إلى وجود توجه قوي لتبادل أدوار بين طرفي المعارضة من نواب التيار الديني وأبناء القبائل، بحيث يوفر الدينيون غطاءً لأبناء القبائل بالشق الرقابي والاستجوابات وطلبات حجب الثقة وعدم التعاون والمساءلة، مقابل توفير أبناء القبائل ذات الغطاء للدينيين بالشق التشريعي وإقرار القوانين، وهذا السيناريو هو الأكثر رجاحة نظراً لأن الطرفين بفضل الزخم الذي أوصلهما إلى البرلمان لن يجدا بداً من ذلك لضمان تحقيق أهداف كل طرف.

ولكون نتائج الانتخابات الأخيرة جاءت على أساس "فزنا عليهم" وهي ذات الأهزوجة الشعبية التي يرددها جمهور المباريات قبيل مغادرتهم مدرجات الملعب حينما يفوز فريقهم، سيجد نواب الأكثرية المعارضة أنفسهم ملزمين بأعمال مبدأ "فزنا عليهم" على الحكومة أو الأقلية المعارضة في أي عمل برلماني مقبل لإرضاء الجماهير التي تشجعهم، ولهذا ربما يسود الترقب المشهد في بداياته ثم سيستوعب نواب المعارضة أنهم لا يملكون مشروعاً سوى تمكين المواطنين من خزانة الدولة كسبيل لكسب رضا ناخبيهم، ولا أجندة جاهزة إلا أجندة التيار الديني. أما على صعيد الكتل فإن كتلتي "التنمية والإصلاح" و"العمل الشعبي" أكبر خاسرتين من مخرجات الانتخابات، لأن التيار الديني بشقيه "السلف" و"الإخوان" يملك الآن منفردا كتلة قوامها 12 نائباً، وهي أكبر بثلاث مرات من حجم الكتلة بالمجلس الأخير، أما "الشعبي" فإن عدد النواب العنيفين بالمجلس يفوق عدد نواب الكتلة بالمجلس السابق بالضعف، ولهذا ستسعى قيادة الكتلتين إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من مخرجات الانتخابات لاحتواء الأداء وتوحيد الصفوف حتى لا تفقد الكتلتان زخمهما وحضورهما، وهذا لن يتضح إلا بعد نتائج انتخابات مكتب المجلس بالجلسة الافتتاحية.

أما كتلة العمل الوطني والتيار الليبرالي فهما من تتحملان وحدهما مخرجات هذا المجلس بعد أن أطلقتا "5 رصاصات وطنية" على حكومة الشيخ ناصر المحمد، فارتدت على نوابهما وأردت مرشحيهما بصناديق الاقتراع، وحولتهما من كتلتين سياسيتين فاعلتين إلى رقم مهمش بالمعادلة السياسية، وهو الثمن الذي دفعه نواب الكتلة والتيار نتيجة لتغيير اتجاههم وانتقالهم إلى معسكر المعارضة، لأنهم بكل بساطة تحولوا من قادة في معركتهم إلى جنود في معركة غيرهم.

إن تشكيل المجلس الجديد ينبئ بتحول معارضة الشيخ ناصر المحمد إلى موالاة للشيخ جابر المبارك، والعكس، يضاف إلى ذلك خسارة مقربين من الشيخ أحمد الفهد لمقاعدهم البرلمانية بشكل كشف انحسار نفوذه بشكل ملموس، ولهذا فإن المجلس الحالي نسخة لنفس المجلس السابق لكن برؤية إخراجية معكوسة، لذلك لن تلوح في الأفق خلال المستقبل المنظور أي تباشير لاستقرار سياسي، تماماً مثلما لم تكن هناك أي مؤشرات لذلك في مجلس 2009.

المادة الثانية من الدستور... مادة غريبة!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

تقول المادة الثانية من الدستور إن "دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع"، وقد حفّلت المذكرة التفسيرية المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك، ودعته إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة، كما لم يمنع نص المادة من الأخذ، عاجلاً أو آجلاً، بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الأمور، إذا رأى المشرع ذلك.

هذه المادة، وعلى الرغم من شهرتها، فإنها أكثر المواد غرابة في الدستور، لأنها وعلى الرغم من عزف الإسلاميين على وترها كثيراً، وتصدي الليبراليين لهم في كل مرة لكفهم عن العزف، لم تحظ يوماً بالوقوف الموضوعي عند معانيها ولا بالبحث في مدلولاتها ومقتضياتها.

وسأتوقف هنا وقبل الاسترسال، لأقول بأني لست من الميالين لاستخدام لفظة الإسلاميين، لما فيها من نزع صفة الإسلام عن الآخرين، إلا أنني، والحق ما أقول، لم أجد بديلاً عنها، فلفظة "الإسلامويين" التي يستخدمها البعض، لفظة غريبة خرقاء غير واضحة الدلالة، يلتف بها اللسان عند النطق ولا تروق لي، ولذلك فليس لي بد من استخدام اللفظة الدارجة وهي التي تعارف الناس عليها، وكذلك لست من الميالين كثيراً في المقابل لاستخدام لفظة "الليبراليين"، لأن من تطلق عليهم هذه الصفة ليسوا كياناً واحداً متشابهاً، بل إن فيهم من لا يدري ما الليبرالية أصلاً، وفيهم كذلك من امتطى ظهرها لتعطيه الفسحة لممارسة الانحلال الأخلاقي لا أكثر، ولكن على أي حال، فلا محيص من استخدامها فليس عندي غيرها، كما أن القوم قد تعارفوا عليها أيضاً.

أعود لأكمل... على الرغم من إصرار الليبراليين دائماً وأبداً، بأنهم دعاة الدولة المدنية، القائمة على الدستور والمتمسكة بمواده وأحكامه، فإنهم، وكما أرى، لا يعترفون على الإطلاق بهذه المادة التي جاءت مباشرة في الدستور بعد مادة سيادة الدولة، وهم يتكلمون عن كل شيء إلا هذه المادة، وكأنها غير موجودة، أو أنها عبارة شكلية وضعت هكذا لملء المساحة!

أقول هذا متهكماً وأعترف بهذا، لأنه لم يمر علي أحد منهم يوماً، خصوصاً من قانونييهم ودستورييهم، من أعطاها حقها الموضوعي في التناول، فشرح بالضبط، ما المقصود بأن دين الدولة الإسلام، وبأن الشريعة مصدر رئيسي من مصادر التشريع؟ وما الذي عناه الآباء المؤسسون من تحميل المشرع أمانة الأخذ من الشريعة ما وسعه ذلك؟!

فهمي لهذه العبارات، هو أن تقوم قوانين الدولة وأحكامها على الإسلام، وأن يتم استنباطها من الشريعة الإسلامية، ولهذا فلا أدري، إلى أي أساس دستوري قانوني يستند البعض أحياناً في دعوتهم لعزل الدين عن الدولة عزلاً كاملاً، وأقولها صادقاً، بأني أرغب بالفعل في معرفة كيف يمكن هذا في نظر هؤلاء في ظل وجود هذه المادة الصريحة المباشرة في الدستور؟

على الضفة الأخرى تماماً، يقف الإسلاميون في موقف محير، لي شخصياً على الأقل، تجاه هذه المادة، فهم يتعاملون معها كراية يلوحون بها، في الطالع والنازل، لا أكثر، وأعني بهذا أنه لم يمر عليّ أيضاً منهم من تناول المادة في إطارها الدستوري القانوني، مكتفين بترديد نصها، ظانين أن هذا كاف بذاته ليُنزل القوم عند مقتضاها وأمرها. بل يكاد يخيل إليّ أن بعضهم يتعامل معها وكأنها نص شرعي، مفترضين أنها يجب أن تكتسب صفة القداسة التلقائية لمجرد ورود لفظتي الإسلام والشريعة فيها. لكن هذه المادة في نهاية المطاف ليست سوى مادة دستورية وضعية، لها مدلولات وأبعاد لا تتعداها، ومن الواجب على الإسلاميين التعامل معها على هذا الأساس، والسعي بكل الطرق المكفولة لاستيضاح وتوضيح هذه المدلولات والأبعاد وعلاقة هذه المادة ببقية مواد الدستور، وبالأخص بمواد الحريات الشخصية التي يتذرع بها الآخرون، وبعد ذلك وضعها، وبالإلزام الدستوري، محل التطبيق عبر كل ممارسات ومشاريع قوانين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو ما لم أرهم يفعلونه أبدا. لقد صار من اللازم على الإسلاميين اليوم التمرد على برمجتهم العقلية السائدة، والإيمان بأن الكويت دولة مدنية دستورية في المقام الأول، لكنها دولة، ولا تعارض في ذلك عندي، يقول دستورها بكل وضوح وصراحة بأن دين الدولة الإسلام وأن الشريعة مصدر من مصادر التشريع، وأن يدركوا أن هذه المادة، في حال تفعيلها "دستورياً"، هي مدخلهم السليم والصحيح لتطبيق شريعة الله شيئاً فشيئاً في سائر الأمور، إن كانوا جادين في ذلك حقاً.

لا سبيل إلا أن يكون هذا، على ما فيه من استفزاز، أدركه وأعرفه، للمسلمات والقطعيات الدينية التي يؤمن بها الإسلاميون، لأن الطريقة السابقة من محاولات فرض الرؤى الدينية على الواقع إلزاماً، لم تجدِ نفعاً ولم تصل إلى أي نتيجة كما أظهرت لنا التجارب.